

## قياس أثر الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساته على جودة الأرباح المحاسبية

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان

الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا - غزة- فلسطين

### المخلص

هدف البحث بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساتها على جودة الأرباح. وللإجابة على التساؤلات البحثية واختبار فروض البحث، أعتد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبيان وتوضيح الجانب النظري، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية. كما أثبتت نتائج الدراسة الميدانية للبحث أنه يوجد أثر للممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية. **الكلمات الافتتاحية:** الممارسات المحاسبية الخاطئة، عدم تماثل المعلومات، جودة الأرباح المحاسبية، الإفصاح المحاسبي، الحوكمة.

### Measure the impact of erroneous accounting practices phenomenon of asymmetry of information and its impact on the quality of accounting profits

#### Abstract:

The research aims mainly to scientific rooting through the identification of erroneous accounting practices of the phenomenon of asymmetry of information and its impact on the quality of earnings.

To answer research questions and test hypotheses, the researcher adopted the descriptive and analytical approach to identify and clarify the theoretical side, and analyzing the results of the field study.

The results of the field study also proved that the research that there is the effect of the accounting practices of the phenomenon of false asymmetry of information on the quality of accounting profits.

The opening words: erroneous accounting practices, asymmetry of information, the quality of accounting earnings, accounting disclosure, corporate governance.

## مقدمة

تلعب المعلومات الحاسوبية دوراً أساسياً في الأسواق المالية وتعدّ بمثابة أساس لتخصيص رأس المال، وتعدّ جودة المعلومات الحاسوبية سمة هامة في تحديد الأرباح وفق أساس الاستحقاق وكذلك ضمن قوائم التدفقات النقدية. وتؤدي الممارسات الحاسوبية الخاطئة من قبل الإدارة إلى انخفاض في مستوى جودة الأرباح التي يسفر عنها تباين بين المستثمرين يؤدي إلى زيادة في ظاهرة عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية، مما ينتج عنه زيادة خطر سوء تقديرات المستثمرين، وبالتالي سيؤدي إلى خفض السيولة وزيادة تكلفة رأس المال. ونتيجة لذلك ستتأثر جودة الأرباح التي تهم المستثمرين، والواقع أن كبر حجم الشركات يعتبر أحد الدوافع التي تجعل إدارة الشركة تحت ضغط كبير من المساهمين لتحسين الأداء التشغيلي للشركة وزيادة الأرباح والعمل على جودتها.

فقد اتضح أن جودة الأرباح الحاسوبية أهمية كبيرة للمستثمرين يساعدهم في قياس مدى كفاءة إدارة المنشأة وقدرتها في استخدام رأس المال المتاح في توليد أكبر قدر من الأرباح، كما يساعد المستثمرين في تقييم الاستثمارات واتخاذ القرارات المناسبة والصحيحة، وأن انخفاض جودة الأرباح يؤدي إلى زيادة مخاطر المعلومات الحاسوبية وعدم تماثلها وزيادة تكلفة هذه المعلومات، حيث تؤدي المعلومات الحاسوبية المنشورة دوراً مهماً في تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال دورها في تحويل المعلومات الخاصة إلى معلومات عامة متاحة لكافة المستثمرين مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة التمويل للاستثمارات.

ويقصد بظاهرة عدم تماثل المعلومات أن إدارة الشركة هم أكثر الناس معرفة عن وضع الشركة نظراً لما تتوفر لديهم من معلومات عن القيمة المالية والواقعية والمستقبلية للشركة من المستثمرين، وهي الدعائم التي تؤهل الشركة لدورها الفاعل في السوق حيث توظف هذه المعلومات لإعطاء الوضع الجيد للمستثمرين بقدره الشركة التي تُعبرُ عنها توزيع الأرباح على المساهمين بالشركة. وفي حالة انعدام هذه المعلومات وتباينها

ما بين الشركة والمستثمرين، تقوم الإدارة بزيادة مستوى الإفصاح التطوعي عن القوائم المالية وذلك بكشف معلومات عن الشركة غير مُجبرين عن الإفصاح عنها قانونياً ليتم تحليلها ونقلها إلى السوق من قِبل المحللين الماليين. لذلك فإن زيادة عدد المحللين الماليين يوحى بوجود مستوى أقل من عدم تماثل المعلومات والتي يُستنتج منها علاقة عكسية ما بين سياسة توزيع الشركات لأرباحها على المستثمرين وظاهرة عدم تماثل المعلومات.

**مشكلة البحث:** تمثل التقارير المالية مصدراً هاماً للمعلومات لاسيما إذا احتوت على كمية ونوعية من المعلومات الملائمة لترشيد القرارات المختلفة ولكافة الأطراف المستفيدة، وعلى ذلك فإن مستوى الشفافية لمعلومات التقارير المالية تلعب دوراً بارزاً في تخفيض حالة عدم التأكد وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين.

ويعتبر زيادة جودة الأرباح والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، قضية مهمة للهيئات والمنظمات المهنية، حيث يمكن للأرقام المحاسبية أن تقدم للمستثمرين معلومات ذات قيمة مناسبة وملائمة الأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، فمن المفترض أن المعلومات المحاسبية المتوفرة عن جودة الأرباح تساهم في تسهيل التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتقلل من الممارسات المحاسبية الخاطئة للإدارة والحد منها، كما أن زيادة مستوى جودة الأرباح يؤدي إلى انخفاض مخاطر عدم تماثل المعلومات المتاحة أمام مستخدمي المعلومات.

وركزت مشكلة البحث على قياس أثر الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساته على جودة الأرباح المحاسبية. كما تكمن مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- 1- هل يوجد أثر للممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية؟
- 2- هل يوجد أثر لانخفاض جودة الأرباح على زيادة مخاطر عدم تماثل المعلومات وزيادة تكلفتها؟

3- هل يوجد أثر للإفصاح والحوكمة على تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح المحاسبية؟

**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى النقاط التالية:

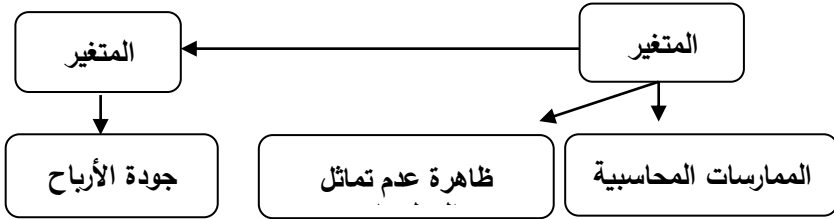
- 1- التعرف على ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتأثيرها على جودة الأرباح.
- 2- التعرف على الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساتها على جودة الأرباح، واقتراح آليات للتغلب عليها.
- 3- تسليط الضوء على المقاييس والنظريات المستخدمة لقياس جودة الأرباح التي تحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
- 4- التعرف على دور الإفصاح عن جودة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية وأثرها في تخفيض فجوة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين.
- 6- التعرف على دور الحوكمة والمعايير المحاسبية في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتأثيرها على جودة الأرباح المحاسبية.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث في معرفة دور المنظمات والهيئات للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على جودة الأرباح المحاسبية لما لها آثار سلبية على المساهمين والمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، وما تمارسه الإدارة من ممارسات محاسبية خاطئة باستخدامها معلومات غير صحيحة ومضللته تتصف بعدم التماثل، حيث وجد هذا الموضوع اهتماماً كبيراً في الآونة الأخيرة من قبل الأكاديميين والباحثين المهتمين على حد سواء.

**فروض البحث:**

- 1- يوجد أثر للممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية.
- 2- يوجد أثر لانخفاض جودة الأرباح على زيادة مخاطر عدم تماثل المعلومات وزيادة تكلفتها.

3- هل يوجد أثر للإفصاح والحوكمة على تحفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح المحاسبية.  
متغيرات البحث:



**منهج البحث:** تحقيقاً لأهداف البحث أعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ووضع إطار نظري لإبعاد المشكلة وأهدافها، وذلك من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة والبحوث العلمية، أما الإطار العملي (التطبيقي) يعتمد على إعداد استبانة لاستطلاع رأي عينة البحث التي تم اختيارها، وتحليل وتفسير بيانات الاستبانة المحاب عنها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) من أجل الوصول إلى نتائج منطقية.  
**خطة البحث:** في ضوء أهمية البحث وتحقيقاً لمشكلة وأهداف البحث ومراعاة المنهج المتبع في البحث لتكوين إطار علمي من خلال الدراسة النظرية والعملية، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة محاور التالية.  
- **المحور الأول:** المفهوم العام لظاهرة عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح المحاسبية.

- **المحور الثاني:** المقاييس والنظريات المستخدمة لقياس جودة الأرباح التي تحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

- **المحور الثالث:** الإطار المفاهيمي للممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساتها على جودة الأرباح.

- **المحور الرابع:** دور الإفصاح والحوكمة في تحفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتأثيرها على جودة الأرباح المحاسبية.

- النتائج والتوصيات.

- المراجع.

- الملاحق.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (عبد الحافظ: 2000): هدفت هذه الدراسة إلى أن عدم تماثل المعلومات هو الرافع الأساسي لتداول الأوراق المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد علاقة طردية بين حجم التداول الناتج عن ظاهرة عدم تماثل المعلومات وبين القيمة المطلقة لتغير قيمة السهم.

2- دراسة (أبو الخير: 2001): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة عدم تماثل المعلومات الحاسوبية، وذلك من خلال التعرف لمفهوم المعلومات الداخلية بالشركة وأهميتها وتحليلها والمشاكل الناتجة من وفرتها بالشركة، وذلك قبل نشر القوائم المالية السنوية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد أهمية نسبية لبعض المعلومات الحاسوبية المؤثرة على ربحية المستثمرين والتوزيع النقدي للأسهم.

3- دراسة (حماد: 2005): هدفت هذه الدراسة إلى إعداد نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح في ضوء انتشار الممارسات الحاسوبية الخاطئة، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الممارسات الخاطئة التي تتم داخل إطار المبادئ الحاسوبية المتعارف عليها لها تأثير كبير على جودة الأرباح.

4- دراسة: (الشريف، أبو عجيل: 2008): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد علاقة طردية بين استقلالية لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح، وأهمية استقلالية لجان المراجعة، لما لها من أثر إيجابي في رفع مستوى جودة الأرباح.

5- دراسة (الناقة: 2009): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكيل الملامح الأساسية للهيكال المالي المعاصر، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الأدوات المقترحة للحد من المشاكل المترتبة على عدم تماثل المعرفة تشتمل على وجود

قطاع خاص تقوم بإنتاج وبيع المعلومات، مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات ووجود إخفاء بها.

6- دراسة (عبد الفتاح: 2010): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات الحاسبية لترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات ترجع إلى نقص المعلومات وهو يعين عدم كفاية المستثمرين من المعلومات التي تجبها عنهم الإدارة، وهم مطالبون باتخاذ قرارات رشيدة عن الاستثمارات، وتعدّ المعلومات الداخلية أحد مسببات ظاهرة عدم تماثل المعلومات الحاسبية، مما يؤدي إلى وجود خطورة على سوق رأس المال وعلى الاقتصاد القومي ككل.

7- دراسة (أبو علي، وآخرون: 2011): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة الأرباح الحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى أن استمرارية الأرباح الحاسبية وقدرتها على التنبؤ والتغذية العكسية مهمة في التأثير على تكلفة رأس المال، كما توصلت إلى ضرورة قياس أثر جودة الأرباح الحاسبية بتكلفة الاقتراض بدلاً من تكلفة حقوق الملكية باستخدام خصائص المعلومات الحاسبية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

8- دراسة (عبد النعيم: 2013): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور تقرير تعليقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق المال المصري، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن عدم تماثل المعلومات يخلق بعض السلبيات أهمها زيادة تكلفة رأس المال وانخفاض كفاءة سوق رأس المال بسبب المتاجرة بالمعلومات الداخلية.

### ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Dadalt, et al: 2002): وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير استخدام المشتقات المالية على مستوى المعلومات غير المتماثلة فيما يتعلق بأرباح الشركات، كما توصلت إلى أن المعلومات غير المتماثلة أثرت على أرباح الشركة. من خلال قيام الإدارة بتقديم صورة

غير حقيقة عن الأرباح في سوق رأس المال بان لها القدرة على تحقيق أرباح حقيقية.

2-دراسة (Chen: 2002): هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر جودة الأرباح المحاسبية على حساسية استثمار رأس المال وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية، كما توصلت هذه الدراسة إلى تأثير جودة المعلومات المحاسبية على الاستثمار في رأس المال باستخدام مقياس لجودة الأرباح والتي تعبر عن جودة المعلومات المحاسبية، وتقدم هذه الدراسة دليلاً على أن ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية يوفر معلومات أكثر دقة للمديرين من أجل المفاضلة والتمييز بين المشاريع الجيدة والسيئة.

3-دراسة (Ajward, et al: 2010): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين جودة أرباح الشركات ودرجة عدم التماثل في المعلومات- دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في "بورصة طوكيو"، كما بينت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات، فكلما كانت الأرباح المحاسبية على جودة عالية يؤدي ذلك إلى خفض عدم التماثل المعلومات، وأيضا الحد من عدم التماثل في المعلومات يمكن أن يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس مال وجذب كبار المستثمرين نظراً لزيادة السيولة في الأوراق المالية.

4-دراسة (Nikoomaram, et al, 2011): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الثغرات لعدم تماثل المعلومات بين المستخدمين ومعدّي المعلومات المحاسبية في إطار الخصائص النوعية للتقارير المالية، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن على معدّي المعلومات المحاسبية الأخذ في الاعتبار الخصائص النوعية لها لتقديمها للمستخدمين، والبعد عن عدم تماثل المعلومات، لا سيما من قبل مراجعي الحسابات والدائنين، وعلاقة الإبلاغ المالي بالخصائص النوعية للمعلومات.

5-دراسة (Ecker, et al: 2012): هدفت هذه الدراسة إلى أنه يوجد ارتباط غير مباشر بين تكلفة رأس المال في سوق الأوراق المالية وعدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح، وأن عدم تماثل المعلومات يؤثر على جودة



الأرباح والى بدورها تؤثر على تكلفة رأس المال، كما توصلت نتائج هذه الدراسة أن الخصائص النوعية للمعلومات تؤثر على عدم التماثل في المعلومات وقت الإعلان عن الإيرادات، فضلا عن تغيير في عدم التماثل في المعلومات بالتخفيض أو بالزيادة يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على جودة الأرباح، وترتبط الخصائص النوعية للمعلومات ارتباطاً وثيقاً بتكلفة رأس المال ومن ثم بجودة الأرباح، وأن عدم تماثل المعلومات يجد من المنافسة في سوق رأس المال، لعدم وجود معلومات صادقة مع المستثمرين. 6-دراسة (Akims, et al: 2012): هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح نموذجاً في تسعير المعلومات على عدم تماثل المعلومات الذي يعتمد على المنافسة، وذلك باستخدام عدد من المستثمرين في الأسواق التنافسية، كما كشفت نتائج الدراسة إلى انه يوجد انخفاض في عدم تماثل المعلومات عندما يكون هناك مزيد من المنافسة بين المستثمرين.

7-دراسة (Bhattacharya. N, et al: 2013): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير جودة الأرباح على عدم تماثل المعلومات، وتأثيرها على الأرباح المعلنة، كما توصلت نتائج هذه الدراسة أن انخفاض جودة الأرباح مرتبط بدرجة كبيرة بزيادة ظاهرة عدم التماثل في المعلومات، وأن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تؤدي إلى تكاليف مرتفعة كما أنها تزيد من خطر سوء الاختيار للمشاركين والمستثمرين في سوق رأس المال، وتقليل السيولة.

الجزء الأول: الإطار النظري للبحث:

المحور الأول: المفهوم العام لظاهرة عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح المحاسبية:

أولاً: المقصود بظاهرة عدم تماثل المعلومات: شاع مصطلح عدم تماثل المعلومات بصورة كبيرة في مجال المحاسبة والتحويل في عام 1965 بتأصيل مفهوم عدم تماثل المعلومات بين البائعين والمشتريين في سوق السيارات المستعملة.

ويقصد بمفهوم عدم تماثل المعلومات بأنه: "الحالة التي تتميز بامتلاك الأشخاص المختلفة لمعلومات مختلفة بخصوص شيء معين". فالعاملين في الشركة لديهم معلومات بخصوص قدراتهم أكثر من تلك التي تمتلكها إدارة الشركة.

ثانياً: المقصود بجودة الأرباح: يقصد جودة الأرباح بأنها: "الأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية المرغوبة لمستخدمي التقارير المالية، والتي تساعد على تحقيق أهداف الإبلاغ المالي على نحو عام، وأهداف الإبلاغ عن الربح المحاسبي على نحو خاص" (أبو علي، وآخرون: 2011)، كما يقصد بها: "هي قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية واستمرارية الأرباح وعدم تذبذبها (الشريف، أبو عجيلة: 2006، ص ص 1-44)، كما يقصد بها أيضاً: "هي الأرباح التي تعلنها الشركة تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة، وأن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي فعلي ملموس، وأن هذه الأرقام ليس فيها مبالغات أو أرقام احتمالية" (السهي: 2005، ص ص 2-15).

ثالثاً: الأسباب التي أدت إلى ظهور عدم تماثل المعلومات:

1- نقص المعلومات والذي يرجع لعدم كفاية المستثمرين والمستفيدين من المعلومات التي تجبها عنهم الإدارة وهي المعلومات الداخلية وهم مطالبون باتخاذ قرارات إستراتيجية رشيدة عن الأرباح المحاسبية والقرارات الاستثمارية.

2- تظهر بسبب تنوع المعلومات التي تصل إلى المستثمرين أو المستفيدين سواء كانت معلومات داخلية أو أي معلومات أخرى يتحقق من استخدامها مكاسب غير عادية.

3- تسبب ظاهرة عدم تماثل المعلومات فجوة معلوماتية وهي ناتجة عن اختلاف حجم المعلومات الداخلية والمعلومات المنشورة للجميع.

4- إخفاء الإدارة معلومات قد تعتقد أنها تعتبر بالمركز التنافسي لها مثل الأرباح المحققة والفعلية، حيث قد يستخدمها المنافسين في تعديل الخطط الإنتاجية أو القرارات الاستثمارية.

5- تحدث نتيجة حدوث مقابلة مالية بين طرفين على الأقل بشرط وجود تعارض في مصالح هذه الأطراف.

6- تتغير توقعات المستثمرين والمساهمين بمجرد وصول المحتوى المعلوماتي الجديد الذي يشتمل على إعلانات عن خطط الربح المحاسبي.

**رابعاً: أهمية جودة الأرباح المحاسبية وتأثيرها بظاهرة عدم تماثل المعلومات:** تستمد أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها، أذا أن أرباح الشركة بغض النظر عن جودتها تعتبر من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى، وكذلك فإن الأرباح يتم استخدامها العديد من الدراسات التنبؤية والتقييمية لأداء الشركة الحالي والمستقبلي.

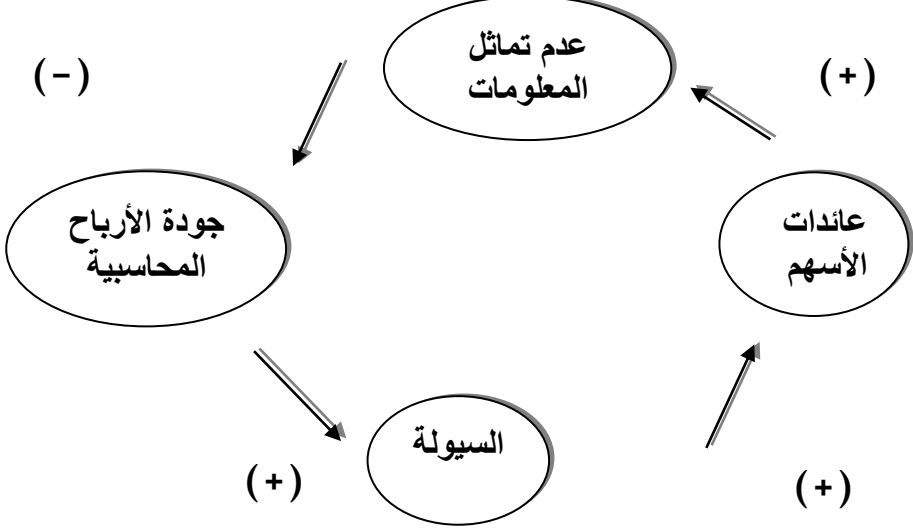
وقد مثلت الأرباح المحاسبية وما تتمتع به من خصائص محوراً هاماً للهيئات والمنظمات المهنية بالإضافة إلى مجلس المعايير الدولية، وكذلك الباحثين الأكاديميين، وذلك بعد تعرض المنشآت الكبرى في العالم للأزمة المالية الأخيرة، وانهار كبرى الشركات أبرزها انهيار شركة (WorldCom) والتي قامت بتضخيم إرباحها عن طريق تقديم معلومات غير متماثلة للمستثمرين والمساهمين وعم الإفصاح عن إيراداتها بالشكل الصحيح.

وبهذا الاهتمام في السنوات الأخيرة بجودة الأرباح ظهرت كثير من الدراسات حول أهمية جودة الأرباح بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تعتبر مهمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية (عوض: 2006).

وفي هذا المجال فقد أشار العديد من الباحثين والكتّاب إلى أن أرباح الشركات تتمتع بأهمية كبيرة حيث تعود تلك الأهمية إلى استخدام الأرباح في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين.

وبما أن جودة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فإن جودة الأرباح تمثل جانباً هاماً

في تصميم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، وكذلك فإن جودة الأرباح تعتبر مؤشراً على توزيعات الأرباح وخصوصاً كونها من الأمور الهامة التي تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية (أبو عجيلة: 2006)، والشكل التالي يبين العلاقة بين جودة الأرباح ودرجة عدم التماثل المعلومات: شكل رقم (1) العلاقة بين جودة الأرباح ودرجة عدم التماثل المعلومات



ونلاحظ من النموذج السابق أن هناك علاقة سلبية بين جودة الأرباح ودرجة عدم التماثل المعلومات، وأيضاً هناك علاقة إيجابية وهامة للغاية بين جودة الأرباح والسيولة مما يؤكد لنا الاعتماد على هذا البعد، بالإضافة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين درجة عدم تماثل المعلومات مع عائدات الأسهم عندما تسيطر عليها الحصول على عوائد نوعية من المعلومات حول طبيعة الأسهم، كما توجد علاقة إيجابية بين السيولة وعائدات الأسهم.

كما أوضحت دراسة كلا من: (Ecker, et al: 2012) (Ajward: 2010) التحقيق في العلاقة بين جودة الأرباح والسيولة للشركات المدرجة في القائمة البورصة، من حيث العلاقة بين جودة الأرباح ودرجة عدم التماثل في المعلومات، فلاحظنا أن العلاقة سلبية بينهما، أما من حيث جودة الأرباح

الهحاسبية والهسيولة هُء علاقه إهبابه وهامة بهنهما، مما تُؤثر أهبا على كفاءه وهعالبه أسواق رأس المال.

**هامساً: مخاطر الأثار السلبيه لظاهرة عدم تماثل المعلومات الهحاسبيه وتأثيرها على جودة الأرباح:** هوبء عءه مخاطر للآثار السلبيه لظاهرة عدم تماثل المعلومات الهحاسبيه وتأثيرها على جودة الأرباح وهه كما هلبه:

1- ارتهاف تكاليف الصهفات والهملبه، وهلك لأن عدم الهامائل هبء لوهوء هبوءه بهن الأطراف، ههه إن هصول بعض الأطراف، على معلوماء ءون البعض الآخر هبلل الآخر هاول هاهءاً للهصول إلى تلك المعلومات الاله تهرفه تكلفهها.

2- انهباض هبم الهملبه وههههها.

3- عدم تهقبه الكفاءه في أسواق رأس المال مما تهعكس سلباً على الهاقصاء القومي.

4- مههبفر هبم السوق نسبباً وانهباض هملبه البهب والهشاء هبه، مما هؤءه إلى انهباض في الأرباح الهقهه.

5- الهأهه هؤ نشر القوائم والهقاربر الهالمبه للشركاء على شبكاء الإنهرنه، رغب كل ماله من مهبزاء، إلا أن بعض الهصائص الهتشغبلبه لنظام المعلومات الهلكهرونبه هبلل الأمر أكثر عرضه للهلاعب بالمعلومات الهالمبه والهخاصه بالإرباح الهحاسبيه، ومن ثم تكون ءرجه المعلومات هبر مؤكءه.

6- هقء المعلومات الاله تهضمها القوائم والهقاربر الهالمبه للشركاء إلى الوضوء والهبساطه والهوضوعبه والهعبء من الهصائص الهنوعبه للمعلومات، بما لا هساعء أصحاب المصالح من عدم القءره على الهنبؤ بالأرباح والهواء الهسهبلبه.

7- الههارض بهن المصالح بهن الإءاره ومسهءمبه القوائم والهقاربر الهالمبه هؤءه هالباً إلى تهلبل الإءاره وإعءاء قوائم وهقاربر مالمبه مضلله، تههر القوائم الهالمبه على هبر هقبههها، بهءف الهفاظ على مصلها الهخاصه،

حيث يتم إغفال بيانات هامة وعدم الإفصاح عنها وبالخصوص الأرباح السنوية.

8- عدم تماثل المعلومات لدى كافة مستخدمي القوائم المالية أو أصحاب المصالح.

9- تأخر نشر القوائم والتقارير المالية بصورة ملحوظة من تاريخ انتهاء السنة المالية.

**سادساً: العوامل التي تحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتؤدي إلى زيادة جودة الأرباح المحاسبية:**

1- وجود نظام محاسبي يسمح بتوفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات.

2- وضع تشريعات من قبل المنظمات والهيئات المهنية التشريعية لتوافر نظم معلومات فعالة تعمل على أساسها المنشآت المالية، من حيث التنظيم والرقابة.

3- الإفصاح الكافي بالتقارير والقوائم المالية بما تتضمنه من معلومات، تعكس حقيقة المراكز المالية والأرباح المحققة حالياً والمتوقعة مستقبلاً.

4- زيادة الوعي لدى المتعاملين مع المنشأة المالية وبالخصوص المستثمرين لمساعدتهم في الاختبار بين البدائل المتاحة لترشيد القرارات الاستثمارية.

5- تحقيق العدالة وتماثل المعلومات المالية المتاحة لجميع المتعاملين مع المنشأة.

6- تفعيل أدوات تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الربط بين المنشآت والمتعاملين معها والتي تسهل في عملية اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.

كما أوضحت دراسة كلا من: (Akins: 2012) ، (Ecker, et al : 2012) أن الخصائص النوعية للمعلومات تؤثر على مستوى عدم التماثل في المعلومات وقت الإعلان عن الإيرادات، فضلا عن تغيير في عدم التماثل في المعلومات بالتخفيض أو بالزيادة يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على جودة الأرباح.

**المحور الثاني: المقاييس والنظريات المستخدمة لقياس جودة الأرباح التي تحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات:**  
 أولاً- المقاييس المستخدمة لتحديد جودة الأرباح المحاسبية والتي تحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات: تناول الباحثون في مجال المحاسبة جودة الأرباح ومفهومها بمعان عدة تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية وهدفهم من هذا الاستخدام، وتبعاً لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة، إذ يرى الباحثون في مجالات المحاسبة أن اشتمال الأرباح المفصح عنها على بنود غير عادية يؤدي إلى أحداث خلل في مقدار ما تحويه تلك الأرباح من جودة حتى ولو توافق ذلك مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كما ينظر للأرباح على أنها ذات جودة مرتفعة إذا ما عكست الأداء الحقيقي للإدارة دون تأثير يذكر للعوامل الخارجة عن سيطرتها.

ويمكننا استعراض أهم المقاييس المستخدمة لتحديد جودة الأرباح وهي كما يلي:

1- استمرارية الأرباح (أبو علي، وآخرون: 2011): تعرف استمرارية الأرباح بمدى ارتباط الأرباح المحاسبية الحالية بالأرباح المحاسبية المستقبلية، وتتصف الأرباح الدائمة بالأرباح عالية الجودة، وتم الاعتماد على معامل (بيتا) المستخرج من معادلة الانحدار البسيط التي تربط بين الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية لقياس استمرارية الأرباح، وقد تم تقسيم الأرباح إلى تدفقات نقدية ومستحقات التي تستخدم كقياس للاستمرارية وبالتالي جودة الأرباح.

2- خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح (أبو عجيله: 2006): ومن المقاييس التي تم استخدامها لقياس جودة الأرباح هي خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة، وقد أثبتت كثير من الدراسات أن نسبة المستحقات الاختيارية المستخرجة من المستحقات الكلية للتوصل إلى وجود من وجود ما يدل على أنه تم إدارتها فإن ذلك يشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح.

3- القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية: تعرف القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية بقدرة الأرباح ومكوناتها على نموذج (فرنسيس) في التنبؤ بالأرباح المحاسبية ويعتبر هذا النموذج أن الأرباح عالية القدرة على التنبؤ بأرباح عالية الجودة والعكس صحيح.

فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن المعلومات المتعلقة بأرباح المنشأة اعتماداً على محاسبة الاستحقاق، تقدم بشكل عام مؤشراً على قدرة المنشأة الحالية والمستقبلية على توليد التدفقات النقدية، وذلك بشكل أفضل من المعلومات المحدودة بتأثيرات المقبوضات والمدفوعات النقدية الحالية (عوض: 2006).

4- تمهيد الأرباح المحاسبية: يعتبر استقرار الأرباح المحاسبية أحد الصفقات المرغوبة في الأرباح، ويؤدي تمهيد الأرباح إلى تقليل أثر التذبذبات المستقبلية المؤقتة في الأرباح، فكلما انخفضت قيمة التدفقات النقدية التشغيلية وبالتالي يهد إلى أرباح عالية، وهو مؤشر إلى زيادة الجودة (أبو علي، وآخرون: 2011).

5- القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية (عوض: 2006). تعدّ دراسة وقياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، قضية مهمة للهيئات والمنظمات التي تهتم بالمحاسبة وهو التعرف على المحددات التي تتعلق بملاءته وموثوقية القيم المحاسبية التي تنعكس في قيد حقوق الملكية، فالقيم السوقية لحقوق الملكية تجسد القيمة المحاسبية إذا كان كلاهما مرتبطين معاً وتعتبر الملائمة المعياريين الرئيسيين اللذان يستخدمان من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وبالتالي يمكن لدراسات القيمة الملائمة أن تقدم العديد من النتائج المهمة لأطراف متعددة.

6- قيمة التغذية العكسية: تعود قيمة التغذية العكسية إلى قدرة الأرباح المحاسبية على التأثير على القرارات من خلال تأكيد أو تصحيح التدفقات الأولية أو السابقة لمتخذي القرارات، وإتباع منهجية (باريا) ثم قياس هذه الصفة من خلال تنبؤ الأرباح بالتدفقات النقدية المستقبلية



باستخدام قيمة التغذية العكسية لأرباح الشركة ومقارنتها بحطأ التنبؤ بأرباح السنة القادمة. (أبو علي، وآخرون: 2011).

7- **توقيت الاعتراف المحاسبي**: تم استخدام نموذج كل من (كيني، باسيي) تم قياس توقيت الاعتراف المحاسبي باستخدام أمدار عكسي بالأرباح على عوائد الأسهم الموجبة والسالبة، حيث إنه كلما زاد الارتباط فإن هذا مؤشراً على زيادة توقيت الاعتراف المحاسبي بالأرباح.

8- **الاقتراب من النقد**: تم احتساب الربح المحاسبي من النقد بنسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى الأرباح، وحتى تكون الأرباح متقاربة أعطيت أعلى قيمة للشركات الأقل اقتراباً للنقد، وبالتالي كلما انخفضت النسبة فهذا مؤشر على ارتفاع اقتراب الربح المحاسبي من النقد، وبالتالي يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح.

9- **جودة المستحقات (أبو علي، وآخرون: 2011)**: تم احتساب جودة الأرباح باستخدام المنهجية المستخدمة قبل نموذج (فرنسيس)، وتم استخدام الانحراف المعياري لخطأ التنبؤ، حيث إن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى زيادة الخطأ غير المفسر، وبالتالي انخفاض جودة المستحقات تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح المحاسبية.

10- **الحيادية**: ويعرف الحياد بعدم إدارة مبلغ الربح المعلن لتحقيق غرض أو هدف من أهداف الإدارة، وهي تجنب الإدارة عن الإبلاغ عند حدوث خسائر، أو تجنب الإبلاغ عن انخفاض قيمة الأرباح.

11- **التحفظ المحاسبي**: يشكل التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبي المقبولة قبولاً عاماً، ووفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) يتضمن التحفظ والحذر عدم المبالغة في تقييم الأرباح أو الأصول، ويعدّ التحفظ المحاسبي معياراً للاختيار بين المبادئ المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الأرباح التراكمية المقرر عنها، من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات، والاعتراف الدوري للنفقات، فتقييم الأصول بأقل قيمة، وتقييم الالتزامات بأعلى القيم (عوض: 2006).

ثانيا- النظريات المستخدمة لقياس جودة الأرباح التي تحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات: يمكننا استعراض أهم النظريات المستخدمة لتحديد جودة الأرباح التي تحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وهي كما يلي:

1- **نظرية التعاقدات المثالية:** وتصف كل الأطراف بالرشد الاقتصادي، وتحاول الأطراف المختلفة تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق التعاقد فيما بينها، ويعتبر الإفصاح المحاسبي وسيلة لصياغة التعاقدات ومراجعة تنفيذها، وتزداد درجة الإفصاح بزيادة حجم الشركة وحجم المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وزيادة أرباحها وسيطرة المديرين على أمور الشركة.

2- **نظرية السلوك الانتهازي:** تحاول الإدارة عن طريق المتغيرات المحاسبية بتمهيد الأرباح أو إتباع إستراتيجية تعظيم الأرباح الحالية وتأثر سلوك الإدارة عن اختيار سياسة الإفصاح المحاسبي بثلاث متغيرات وهما عقود الخوف، وشروط المديونية، والتكاليف السياسية.

3- **نظرية توفير المعلومات:** أظهرت عديد من البحوث أن هناك حافز لدى الإدارة لكي تفصح عن المعلومات التي تهم أطراف عديدة داخلية وخارجية، وعلى المحاسب اختيار الطرق المحاسبية، ويتم اختيارها لتؤثر على التدفقات النقدية للشركة دون التأثير عليها مباشرة.

**المحور الثالث: الإطار المفاهيمي للممارسات المحاسبية الخاطئة**  
لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساتها على جودة الأرباح:

أولاً: مفاهيم الممارسات الخاطئة للإدارة في عدم تماثل المعلومات وانعكاساتها على جودة الأرباح: ويقصد بالممارسات الخاطئة بأنها هي: "تدخل متعمد من جانب الإدارة لإظهار القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بشكل معين يختلف عن الواقع بفرض توجيه قرارات مستخدمي القوائم المالية نحو اتجاه معين غير الاتجاه الذي كان سوف يسلكونه لو سارت الأمور في اتجاهها الطبيعي (حماد: 2005).

وتشير الدراسات بأن الممارسات المحاسبية الخاصة من قبل الإدارة، فالمنشأة التي تتلاعب في أرباحها تبعث برسالة إلى العاملين والمساهمين والمستثمرين بأن مخالفة الحقيقة ممارسة مقبولة.

كما يرى كثير من الباحثين أن ممارسات الإدارة تبدأ من التحول تدريجياً إلى التقارير المالية الاحتيالية خاصة إذا نُحِت في تضليل مستخدمي التقارير المالية في تقديم معلومات غير متماثلة وبعض الأحيان تكون غير حقيقية، وهذا بفتح الباب أمام الشركات الأخرى بإتباع نفس المنهج المتبع.

وهناك عدة أساليب مختلفة للممارسات الخاطئة من قبل إدارة المنشأة في تقديم معلومات غير متماثلة ومنها ما يلي:

أ- تدخل الإدارة في عمليات حقيقية مثل التحكم في توقيت الصفقات أو شروطها، وعادة تتركز هذه العمليات في الربح الأخير من السنة المالية.

ب- تدخل الإدارة في نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل اختيار سياسة محاسبية معينة أو تطبيقها أو تغييرها أو تبويب عناصر قائمة الدخل بشكل معين، أو استخدام التقديرات المحاسبية بشكل يحقق مبلغ الربح المطلوب، أي أنه يمكن استخدام المعايير المحاسبية من ناحية إتاحة بدائل معينة أو القيام بتقديرات معينة.

3- تدخل إدارة المنشأة في قيامها بتقديم معلومات خاطئة عن الأرباح المحاسبية المحققة في نهاية العام، وأيضاً الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل الغش والتزوير.

ومن خلال ما سبق يتضح جلياً أن تدخل الإدارة وإتباعها ممارسات خاطئة يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح وارتفاع تقدير المخاطر الناتجة عن عدم تماثل المعلومات.

ثانياً: أساليب الحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة ودورها في تخفيض عمق تماثل المعلومات:

1- الالتزام بمعايير محاسبية عالية الجودة: إن هناك حافظاً لدى إدارة الشركات لكي يفصحوا عن المعلومات التي تهم المستثمرين والمساهمين وغيرهم، ولكن هناك من الأسباب التي قد تشجع الإدارة على إخفاء بعض المعلومات، بما تصبح الحاجة ضرورية إلى إصدار المعايير المحاسبية

الملزمة في هذه الحالة لتخفيض عدم التماثل في المعلومات ولنع الأطراف الداخلية من استغلال هذه المعلومات عن حساب الأطراف الخارجية.

2- الالتزام بمعايير مراجعة عالية الجودة: حيث تم الالتزام بمعايير مراجعة عالية الجودة من قبل المنشأة والتزامها من قبل المنظمات المهنية بعملية المراجعة وإصدار معايير المراجعة الدولية التي تعتبر قانوناً يجب على ممارس المهنة إتباعه وعند إعداد خطة المراجعة أو عند القيام بعملية المراجعة، حتى يتم التقليل من مخاطر المراجعة، وعلى المراجعين أن يحرصوا على العمل مع عملاء جديرين بالثقة وعلى تجميع أدلة إثبات عالية الجودة موثوق بها، وبذل العناية المهنية اللازمة لتفادي أي احتمال غش أو تلاعب في القوائم المالية التي تنشرها منشأة ما تكون خاطئة أو مضللة.

**ثالثاً: ظاهرة عدم تماثل المعلومات وعلاقته بجودة الأرباح وتكلفة رأس المال (أبوعلي: 2011):** أوضحت دراسة (Bhattacharya, : 2013) (N., et al) بأنه توجد علاقة بين عد تماثل المعلومات وجودة الأرباح وتكلفة رأس المال ومتمثلة في:

1- أن إعداد التقارير المالية لها دور أساسي لتخصيص رأس المال. ومع ذلك يتأثر نوعية الربح المصرح به، فضلا عن المعلومات المقدمة من طرف إدارة المنشأة التقديرية للمستثمرين وتختلف قدراتهم في معالجة هذه المعلومات.

2- انخفاض جودة الأرباح تؤدي إلى حدوث زيادة في عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين.

3- ظاهرة عدم تماثل المعلومات تؤدي إلى تكاليف مرتفعة كما أنها تزيد من خطر سوء الاختيار للمساهمين والمستثمرين في سوق رأس المال، وانخفاض السيولة.

4- هناك قلق من قبل واضعي المعايير بشأن نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة للمستثمرين، وأثارها على القرارات المتعلقة بتخصيص رأس المال.

5-المكونات التقديرية لجودة الأرباح ترتبط كثيراً بعدم تماثل المعلومات. غير أن الرابط بين جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات هي المعلومات التي ستقدم من قبل الإدارة.

وأظهرت أيضا عديد من الأبحاث الدراسات أن تؤثر ظاهرة عدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وتكلفة رأس المال ومن أهمها:

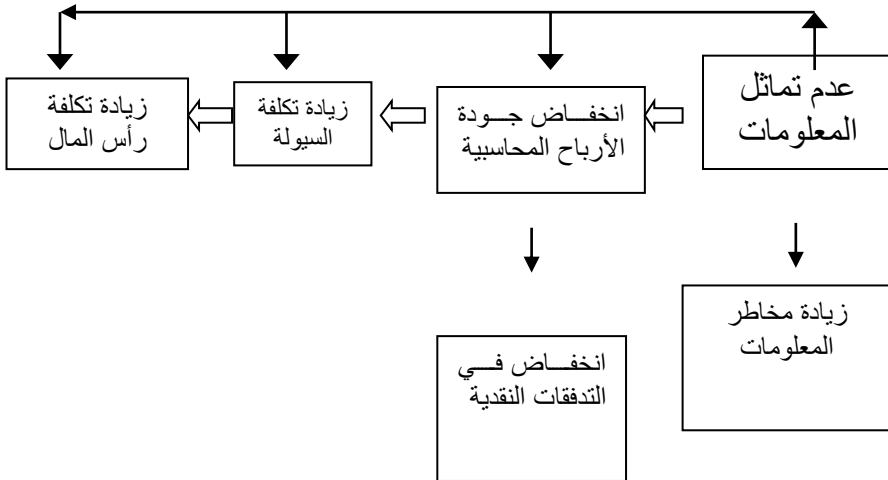
1- أن جودة الأرباح لها أثر مباشر في التغيرات المقدرة للتدفقات النقدية الخاصة بالشركات، ويمكن أن تؤثر على الجودة المباشرة لتكلفة رأس المال دون التأثير في اختلاف المعلومات.

2- يؤدي انخفاض جودة الأرباح المحاسبية إلى زيادة في عدم تماثل المعلومات ويمكن أن يزيد مخاطر السيولة، والتي تؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال.

3- يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى ظهور مخاطر المعلومات لا يمكن تجنبها، لأن المستثمر الذي لديه معلومات أقل سيكون دائماً في وضع الخطر (أبو على، وآخرون: 2011).

والشكل التالي يوضح أثر عدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وتكلفة رأس المال:

شكل رقم (2) أثر عدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وتكلفة رأس المال



نلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

- 1- يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى تخفيض جودة الأرباح ومن ثم زيادة في تكلفة السيولة، ونتيجة لذلك يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال.
- 2- يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى ظهور مخاطر المعلومات التي لا يمكن تجنبها، لأن المستثمر أو المساهم اعتمد على هذه المعلومات وسيكون في وضع استثماري خطر مقارنة مع المستثمر المطلع على المعلومات من مصدرها الصحيح.
- 3- يؤدي الانخفاض في جودة الأرباح إلى أثر كبير على انخفاض التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع الاستثماري.

**المحور الرابع: دور الإفصاح المحاسبي والحوكمة في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتأثيرها على جودة الأرباح:**

**أولاً: دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتأثيره على جودة الأرباح:** يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للإدارة والمستثمرين والمساهمين، وبالتالي يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح المحاسبية، ويتضح دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتأثيره على جودة الأرباح في النقاط التالية:

1-زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يقلل من مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وزيادة جودة الأرباح وثقة مستخدمي هذه المعلومات (متولي: 2007).

2-زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يساعد المستثمرين في السوق بما يضمن تحسین أداء أسواق المنشآت المالية، وزيادة مبيعاتها وتحقيق أعلى معدلات من الأرباح (السيد: 2005).

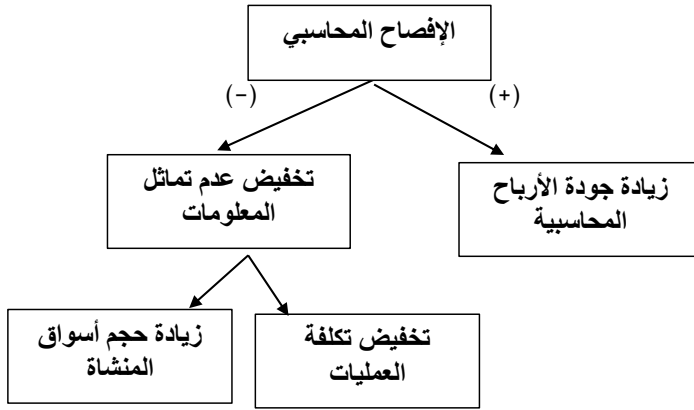
3-يؤدي الإفصاح عن المعلومات عن طريق تخفيض عدم التماثل في المعلومات المحاسبية إلى تخفيض تكلفة العمليات وزيادة حجم الأسواق للمنشأة.

وأظهرت دراسة (Dadalt: 2002) أن الإفصاح عن المعلومات يخفض من عدم تماثل المعلومات وهو مهم جداً للمحللين الماليين والمستثمرين،

لمعرفة المزيد عن القيمة الحقيقية لأسهم الشركة، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات المالية التي تسلم إلى المستثمرين والمستخدمين الآخرين ذو موثوقية وصحيحة.

ويتضح من الشكل التالي دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح:

شكل رقم (3) دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح



ثانياً: دور الحوكمة في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتأثيرها على جودة الأرباح المحاسبية: إن للحوكمة دوراً هاماً في عملية الإشراف والرقابة من خلال الأدوار التي يقوم بها مجلس إدارة الشركة فيها وذلك من خلال ما يلي (الشريف، وأبو عجيبة: 2006، ص 1 - 44):

1- الحوكمة أداة جيدة تمكن من التأكد من حسن عمل الشركات وأحكام الرقابة على إدارة الشركات للتحقق من تحقيق أهداف الشركات بشكل قانوني واقتصادي سليم، ومن ثم عدم تماثل المعلومات من قبل الإدارة وتأثيرها على جودة الأرباح.

2- تعمل الحوكمة على ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بالتلاعب في التقارير المالية، ومن ثم التأثير على جودة الأرباح بتقديم معلومات غير متماثلة تلحق الضرر بمصالح المساهمين أو المستثمرين أو الدائنين.

- 3- تعمل الحوكمة على استقلالية مجلس إدارة مما يؤدي إلى زيادة فاعلية الرقابة، وزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والتي تعتبر الأرباح جزءاً من محتوياتها.
- 4- تجعل الحوكمة مجلس الإدارة مسؤولاً أمام الجمعية العمومية عن جميع قراراته، وتضع جميع قراراته محل تقييم ومراقبة.
- 5- التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يُساعد على تحقيق معدلات مناسبة من الأرباح بما يساعد الشركة على تدعيم موقفها المالي، مما يؤدي إلى نموها واتساعها.
- 6- توفير الحوكمة الإفصاح والشفافية عن جودة الأرباح في التقارير المالية بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات الهامة.
- 7- تحقق الحوكمة جودة للمعلومات الحاسبية بهدف ترشيد القرارات الاستثمارية الهامة والخاصة بالأرباح.
- 8- تحقق الحوكمة تخفيض عدم تماثل المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية لمستخدمي المعلومات الحاسبية.
- وبناء على دراسة لـ: (Chen: 2005) قامت بقياس جودة الأرباح، وجدت أن القرارات الخاصة بالاستثمار في رأس المال تختلف بشكل كبير عندما تمتلك الشركات جودة أرباح عالية، وعلاوة على ذلك وجد أن هناك ارتباط قوي بين جودة الأرباح المرتفعة مع الاستثمار رأس المال.
- ثالثاً: دور المعايير الدولية في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتأثيرها على جودة الأرباح الحاسبية:** إن المعايير الحاسبية عالية الجودة ينبغي أن تكون مستوفية عدة شروط للحد من تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح وهي:
- أ- ينبغي أن تسهم معايير الحاسبية في إدارة المخاطر والممارسات الرقابية السليمة، كما ينبغي أن يتوفر إطار رشيد موثوقاً لتوليد معلومات حاسبية عالية الجودة عن الأرباح الحاسبية.



ب- ينبغي أن تساهم معايير المحاسبة في إيجاد نظام للسوق من خلال التشجيع على شفافية إثبات المركز المالي للمنشأة وأدائها وأنشطة إدارة المخاطر المرتبطة بعدم تماثل المعلومات.

ج- ينبغي أن تسهل معايير المحاسبة ولا تعوق الإشراف الفعال على المنشأة.  
د- ينبغي أن يتكون الإفصاح شاملاً بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للمنشأة.

هـ- ينبغي أن تكون معايير المحاسبة الدولية ملائمة للتنفيذ ليس فقط في الأسواق العالمية الأكثر تقدماً ولكن في الأسواق الناشئة (حماد: 2005).

وفي السنوات الأخيرة تم إلغاء لجنة المحاسبة الدولية وإنشاء مجلس لمعايير المحاسبة الدولية يقوم بإصدار تقارير مالية عالية الجودة، من خلال والعمل على تصنيف نطاق البدائل المحاسبية من ناحية، والتقارب مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وذلك من خلال فحص ومراجعة الاختلافات بين المعايير الصادرة عن كل منهما ومحاولة التقريب بينهم، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير جديدة للتقارير المالية (IFRS) في هذا الإطار.

كما تناولت دراسة كلا من: (Ajward: 2010)، (Ecker, et al: 2011) الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية حول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومدى الاعتماد على أهمية وموثوقية المعلومات المعلن عنها، ويعتبر عنصراً هاماً لجودة المعلومات المحاسبية، كما أظهرت هذه الدراسة بأن هناك علاقة سلبية بين جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات.

**الجزء الثاني: التحليل الإحصائي ونتائج اختبار فروض البحث:**  
تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار صحة الفروض من خلال التكامل بين الإطار النظري والعملي لتحقيق أهداف البحث واختبار الفروض من خلال الإجراءات التالية:

**1- تصميم أداة البحث:** قام الباحث بطرح محتويات البحث الميدانية في قائمة الاستبانة كأداة لجمع البيانات وأعتمد في تصميمها على مجموعة من الأسئلة التي تكونت لدى الباحث من قراءة الأبحاث والدراسات السابقة

التي تناولت موضوع البحث، واحتوت القائمة على مجموعة من الأسئلة التي تغطي الإجابة عليها التحقق من صحة الفروض من عدمها.

## 2- مجتمع وعينة البحث:

أ- **مجتمع وعينة البحث:** يتكون مجتمع وعينة البحث من المحاسبين العاملين بالشركات التابعة لقطاع الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (80) محاسب، وقام الباحث بتوزيع عينة استطلاعية حجمها (30) استبانة لاختبار الاتساق الداخلي، والصدق البنائي، وثبات الاستبانة، وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار تم توزيع (97) استبانة على عينة البحث، وقد تم استرداد (83) استبانة بنسبة استرداد (86%) تقريباً، وتم تحليل وتفسير بيانات قائمة الاستبانة لمجاب عنها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

3- **صدق القائمة:** ويقصد بها أن أسئلة القائمة التي تم صياغتها تقيس ما وضعت لقياسه، كما يقصد بالصدق هو شمول القائمة لكل العناصر التي يجب أن تظهر في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقام الباحث بقياس صدق القائمة بطريقتين هم:

أ- **صدق المحكمين (الصدق الظاهري):** قام الباحث بعرض قائمة الاستبانة على مجموعة من المحكمين تكونت من أساتذة الجامعات المتخصصين في تخصص المحاسبة والإحصاء.

## ب- صدق القياس:

1- **الاتساق الداخلي لفقرات القائمة:** قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لفقرات قائمة الاستبانة على عينة البحث الاستطلاعية البالغ حجمها (30) مفردة، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال القائمة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

2- **الصدق البنائي لمجالات القائمة:** يعدّ الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول

اليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات البحث بالدرجة الكلية لفقرات القائمة.

4- ثبات فقرات قائمة الاستبانة: يقصد بثبات قائمة الاستبانة هو الاستقرار في نتائج القائمة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم اعادة توزيعها على الافراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات القائمة من خلال: معاملي الثبات (الفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha):

تم استخدم معامل (الفا كرونباخ) لقياس ثبات قائمة الاستبانة وبلغت قيمته (0.95) وعليه تكون مقبولة للتحليل الإحصائي، وبالتالي الاختبارات التي تم اعتمادها تدل على الصدق الظاهري، وصدق القياس، وصدق أداة البحث، وتم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة توفر متغيرات البحث.

أولاً: التحليل الإحصائي الوصفي لعينة البحث وفقاً للمعلومات العامة: يبين الجدول رقم (1) توزيع عينة البحث حسب الخصائص العامة كالجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوي الوظيفي، وسنوات الخبرة كما يلي:

جدول رقم (1) توزيع عينة البحث حسب الخصائص العامة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	63	75%
	ماجستير	14	17%
	دكتوراه	6	8%
المسمى الوظيفي	مدير إدارة	10	13%
	رئيس قسم	16	20%
	محاسب	57	67%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	15%
	من 5 إلى 10 سنوات	29	35%
	من 11 إلى 20 سنوات	35	42%
	20 سنة فأكثر	7	8%

يتضح من الجدول السابق أن نسبة غير بسيطة من عينة البحث هم من حملة الشهادات الجامعية وأن أغلبهم (بكالوريوس) أي بنسبة (75%)، وأغلبهم محاسبون بنسبة (57%)، وهم يتميزون بالخبرة من 11 سنة إلى 20 سنة بنسبة (35%). وهذه الخصائص تعكس واقع المجتمع الفلسطيني الذي

يتميز بارتفاع نسبة الشباب المحاسبين ذوي الخبرة العالية الذين يتمتعون بالقدرة والكفاءة التي تمكنهم من القيام من الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساتها على جودة الأرباح في شركات الاستثمار.

ثانياً: التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية: استخدم الباحث برنامج (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفروض باستخدام:

1- إيجاد الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والقيمة الاحتمالية (sig)، والترتيب.

2- اختبار (One Sample T-Test) عند مستوى ثقة (0.05) وحسب قاعدة القرار المتضمنة قبول الفرضية إذا كانت (T) المحسوبة أقل (T) الجدولية.

1- تحليل واختبار فقرات الفرض الأول: (يوجد أثر للممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية)، تم استخدام اختبار (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الفرض الأول

الترتيب	القيمة الاحتمالية (sig)	قيمة اختبار T	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
6	0.000	23.25	77.00	0.731	3.85	عدم جود نظام محاسبي سليم يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات بسبب عدم توفيره معلومات ملائمة لمتخذي القرارات.
5	0.000	23.60	77.20	0.725	3.86	يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى ارتفاع تكاليف الصفقات والعمليات المالية مما يؤثر بالسلب على جودة الأرباح.
1	0.000	22.92	83.80	0.873	4.19	يساعد نشر التقارير المالية المستثمرين في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
2	0.000	22.95	82.80	0.848	4.13	إتباع الإدارة ممارسات

						محاسبية غير سليمة يؤدي إلى انخفاض في جودة الأرباح.
7	0.000	21.05	76.00	0.786	3.80	قيام الإدارة باتباع طرق محاسبية غير صحيحة يؤدي إلى ارتفاع تقدير المخاطر الناتجة عن عدم تماثل المعلومات.
4	0.000	23.66	78.80	0.752	3.94	يؤدي الانخفاض في جودة الأرباح إلى انخفاض كبير في التدفقات النقدية الخاصة بالشركة.
9	0.000	15.98	74.60	0.993	3.73	يوجد ارتباط بين جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات في المعلومات التي ستقدم من قبل الإدارة للمستثمرين.
3	0.000	22.17	80.00	0.827	4.00	تدخل إدارة الشركة في تقديم معلومات غير دقيقة عن الأرباح المحاسبية المحققة يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح وارتفاع عدم تماثل المعلومات.
8	0.000	19.43	74.80	0.823	3.74	عدم دقة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية لا تساعد أصحاب المصالح على التنبؤ بالأرباح والعوائد المستقبلية.
-	0.000	21.66	78.33	0.914	3.87	جميع الفقرات معاً

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- 1- نتيجة الموافقة على المجال الأول حيث إن متوسط الإجابات في الفقرات الخاصة بالفرض يتراوح بين (3.73) إلى (4.19).
- 2- حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.87)، والانحراف المعياري (0.914) لجميع فقرات الفرض.
- 3- مما سبق يمكن استخلاص أن قيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (21.66) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، مما يعني رفض

الفرض العدم وقبول الفرض البديل، يوجد أثر للممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية.

2- تحليل اختبار فقرات الفرض الثاني: (يوجد أثر لانخفاض جودة الأرباح على زيادة مخاطر عدم تماثل المعلومات وزيادة تكلفتها)، تم استخدام اختبار (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الفرض الثاني

الترتيب	القيمة الاحتمالية (.sig)	قيمة اختبار T	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبــــــــــــــــارات
2	0.000	22.40	80.80	0.834	4.04	يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى زيادة مخاطر المعلومات التي يحصل عليها المستثمرين.
5	0.000	25.09	75.75	0.654	3.78	تؤدي عدم تماثل المعلومات إلى تكاليف مرتفعة وتزيد من خطر سوء الاختيار للمستثمرين.
7	0.000	19.43	74.80	0.823	3.74	يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى انخفاض جودة الأرباح المحققة من الاستثمارات.
9	0.000	14.29	69.60	0.954	3.48	انخفاض جودة الأرباح تؤدي إلى زيادة مخاطر المعلومات المحاسبية وزيادة تكلفة هذه المعلومات.
3	0.000	12.02	77.12	0.920	3.85	عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى انخفاض السيولة للمستثمرين في سوق رأس المال.
1	0.000	33.04	84.60	0.616	4.23	زيادة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين يؤدي إلى حدوث انخفاض في جودة الأرباح.
6	0.000	11.15	75.60	0.846	3.73	تساهم المعايير المحاسبية في شفافية المركز المالي للشركة وإدارة المخاطر المرتبطة بعدم تماثل المعلومات.

8	0.000	11.08	74.74	0.859	3.73	يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى زيادة تكلفة رأس المال.
4	0.000	12.55	77.00	0.876	3.85	يتم معاملة جميع مستخدمي المعلومات المالية بالتساوي من خلال تماثل المعلومات المتاحة.
-	0.000	17.89	76.66	0.820	3.82	جميع الفقرات معاً

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- نتيجة الموافقة على المجال الثاني حيث أن متوسط الإجابات في الفقرات الخاصة بالفرض يتراوح بين (3.48) إلى (4.23).

2- حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.82)، والانحراف المعياري (0.820) لجميع فقرات الفرض.

3- بما سبق يمكن استخلاص أن قيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (17.89) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، مما يعني قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، يوجد أثر لانخفاض جودة الأرباح على زيادة مخاطر عدم تماثل المعلومات وزيادة تكلفتها.

3- تحليل واختبار فقرات الفرض الثالث: (هل يوجد أثر للإفصاح والحوكمة على تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح)، تم استخدام اختبار (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لفقرات الفرض الثالث

الترتيب	القيمة الاحتمالية (.sig)	قيمة اختبار T	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
3	0.000	20.09	79.80	0.907	3.99	يؤدي الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين والمساهمين.
7	0.000	25.09	75.80	0.655	3.79	تلتزم الشركة بتضمين التقارير المالية معلومات عن مؤشرات

الشفافية والكفاءة.						
5	0.000	15.03	78.20	0.783	3.91	تقوم الحوكمة بتخفيض عدم تماثل المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية لمستخدمي المعلومات.
6	0.000	12.94	76.88	0.843	3.84	تعمل الشركة على استخدام مواقعها الإلكترونية لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.
1	0.000	29.06	83.00	0.677	4.15	يؤدي زيادة الإفصاح عن المعلومات إلى زيادة جودة الأرباح وثقة المستثمرين في المعلومات المتاحة.
4	0.000	14.91	78.44	0.799	3.92	تساهم المعايير المحاسبية في توليد معلومات محاسبية عالية الجودة عن الأرباح المحاسبية.
8	0.000	18.21	73.20	0.841	3.66	توفر الحوكمة الإفصاح والشفافية عن جودة الأرباح في التقارير المالية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
2	0.000	17.50	81.06	0.778	4.05	زيادة الإفصاح عن المعلومات يقلل من مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
-	0.000	19.10	78.29	0.785	3.91	جميع الفقرات معاً

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- 1- نتيجة الموافقة على المجال الثالث حيث إن متوسط الإجابات في الفقرات الخاصة بالفرض يتراوح بين (3.66) إلى (4.05).
- 2- حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.91)، والانحراف المعياري (0.785) لجميع فقرات الفرض.
- 3- مما سبق يمكن استخلاص أن قيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (19.10) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، مما يعني قبول



الفرض العدم ورفض الفرض البديل، هل يوجد أثر للإفصاح والحوكمة على تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح.

### النتائج والتوصيات:

أولاً-النتائج: بناء على التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- 1- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية للبحث أنه يوجد أثر للممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية.
- 2- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية للبحث أنه يوجد أثر لانخفاض جودة الأرباح على زيادة مخاطر عدم تماثل المعلومات وزيادة تكلفتها.
- 3- أثبتت نتائج الدراسة الميدانية للبحث أنه هل يوجد أثر للإفصاح والحوكمة على تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح.
- 4- تعد المعلومات الداخلية المعدة من قبل الإدارة أحد مسببات عدم تماثل المعلومات المحاسبية والتي تقدم بشكل غير كافي أو تماثل للحقيقة.
- 5- ظاهرة عدم تماثل المعلومات ترجع إلى نقص المعلومات وهو يعي عدم كفاية المعلومات المقدمة للمستثمرين والمساهمين والدائنين عن الأرباح المحققة مما يؤثر على جودتها والتي تحجبها عنهم الإدارة وهم مطالبون باتخاذ قرارات هامة.
- 6- يلعب الإفصاح والحوكمة دوراً هاماً في تخفيض عدم تماثل المعلومات مما يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح المحاسبية وتخفيض تكلفة المعلومات.
- 7- يعتبر انخفاض جودة المعلومات له أثر كبير في زيادة عدم تماثل المعلومات، وزيادة في تكلفة رأس المال، وانخفاض جودة الأرباح.
- 8- تعد تسريب المعلومات من أبعاد ظاهرة عدم تماثل المعلومات ويزترب عليها أن فئات معينة من الأشخاص تسعى للحصول على معلومات خاطئة وعلى أثرها يتم اتخاذ القرارات غير السليمة.

- 9- تعدد عدم كفاية المعلومات التي تعرضها القوائم والتقارير المالية المعدة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية غير ملائمة في القياس المحاسبي وأحد مسببات عدم تماثل المعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة.
- 10- كثير من المنظمات المهنية وهيئة المعايير الدولية كانت لها الأثر الكبير في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وجودة الأرباح، وتخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
- 11- تعدد استمرارية الأرباح المحاسبية وجودتها تساعد على تخفيض تكلفة رأس المال، وتخفيض حدة عدم تماثل المعلومات.
- 12- تدخل إدارة الشركة في قيامها بعمليات وهمية وخروجها عن المبادئ المحاسبية مثل الغش والتلاعب والتحرif في القوائم المالية، وتقديمها معلومات غير كافية لمساهميها ومستثمريها.
- 13- على إدارة الشركة أن تلتزم بمعايير الحاسبة الدولية عالية الجودة في إعداد القوائم المالية وتقديم معلومات متماثلة للجهات المستفيدة من هذه القوائم، وذلك لتحقيق جودة عالية الأرباح.
- 14- تعدد جودة الأرباح مؤشراً هاماً على توزيعات الأرباح، كونها من الأمور الهامة التي تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ثانياً- التوصيات: بناء على النتائج السابقة يوصى الباحث بالآتي:**
- 1- لا بد من العمل على الربط بين عناصر قياس المعلومات المحاسبية لتقليل حدة الممارسات المحاسبية الخاطئة في بيئة الأعمال، وضمان جودة الأرباح التي يتم الإفصاح عنها.
- 2- بيان علاقة مبادئ الحوكمة بجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
- 3- ضرورة وضع حدود للممارسات الخاطئة التي تقع فيها الإدارة عند تقديمها معلومات غير متماثلة وغير كافية لمستخدمي المعلومات المحاسبية.
- 4- الاهتمام الكبير بالإفصاح للحد من عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح.

- 5- يجب على الهيئات والمنظمات المهنية إصدار معايير جديدة تحد أو تخفض من عدم تماثل المعلومات لما لها من أضرار كبيرة على جميع الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية.
- 6- القضاء على التضارب الداخلي في الشركة بين عدم تماثل المعلومات واختيار النظم والطرق المحاسبية.
- 7- التصدي لظاهرة تسريب المعلومات لفئات معينة والتي تعتبر من أبعاد ظاهرة عدم تماثل المعلومات والتي تسبب أضرار كبيرة لفئات أخرى.
- 8- ضرورة التقصي عن جدوى المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح للحد من عدم تماثل المعلومات وترشيد قرارات المستثمرين والمساهمين والدائنين وغيرهم.
- 9- العمل على عدالة القوائم المالية وتماثل المعلومات المعدة والمتاحة لجميع الأطراف المستفيدة من نتيجة الشركة.
- 10- ضرورة وضع إطار مفاهيمي لحوكمة الشركات بما تحتويه من آليات للقضاء والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، والعمل لإيجاد آليات تحقق جودة الأرباح المطلوبة.
- 11- على جميع الباحثين في العلوم الإدارية والمالية وخاصة في علم المحاسبة القيام بالبحث والكتابة في هذا الموضوع من خلال إجراء الأبحاث والمقالات والرسائل العملية.